المملكة الأردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (١٣) لسنة 2014
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2015

لغايات إستكمال إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2015 والسير بالمراحل الدستورية لإقرارهما وكذلك إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية، والتزاماً بالبرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي سوف تواصل الحكومة جهودها المبذولة لتحقيق المزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أفضل بما يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة.

كما تسعى الحكومة حالياً إلى وضع تصوّر مستقبلي للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويُحسِّن من تنافسية الاقتصاد الوطني ويُعزِّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وضمن هذا الإطار سيتم إعداد رؤية متكاملة وشاملة للمالية العامة في المملكة تفضي الى تحسين مستوى الايرادات المحلية وضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وتوجيهه حسب الأولويات الوطنية والتخصيص الامثل للموارد المالية وبما يضمن إحتواء عجز الموازنة العامة والحد من تنامي الدين العام بإعتبارهما التحدي الاكبر للحكومة خاصة في ظل الظروف الاقليمية والدولية التي كان لها انعكاس كبير على الاوضاع الاقتصادية والمالية، الامر الذي يستدعي اتخاذ الاجراءات الضرورية لخفض المديونية وعجز الموازنة إلى المستويات الآمنة.

وتستند السياسات والإجراءات الإصلاحية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى ركائز النزاهة الوطنية التي تشمل سيادة القانون وإنفاذه والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة في جميع نواحي الحياة العامة والمشاركة في صنع القرار. وسيؤدي تنفيذ المشاريع الواردة في الخطط التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية الى تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام. وضمن هذا السياق سيتم مواصلة العمل على إعداد الموازنة العامة وفق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وضمن الإطار المالي متوسط المدى حسب أفضل الممارسات العالمية ومواصلة العمل على تطوير نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبما يسهم في تعزيز أركان الاعتماد على الذات وزيادة مناعة الاقتصاد الوطني تجاه ما يحدث من تطورات وتقلبات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة للسنة المالية 2015، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2015 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :**

1- مواصلة الالتزام بالبرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الذي يهدف إلى إحتواء عجز الموازنة العامة والمديونية وبما يمكن الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية وبما يساعد على تدعيم أركان الإستقرار المالي والنقدي.

2- تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

3- التأكيد على أهمية مشاريع الطاقة المتجددة بأشكالها المختلفة للحد من فاتورة الطاقة في ظل ارتفاع كلفة المدخلات البديلة للغاز كزيت الوقود والسولار في توليد الطاقة الكهربائية.

4- توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الإحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة من خلال تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الذي يهدف إلى تمويل الإحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة.

5- الإستمرار في تقليص الإنفاق غير المنتج وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإلغاء أو دمج المتشابه منها والمضي قدماً في إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

6- تنفيذ الخطط التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية في محاورها المختلفة بما يفضي إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام.

7- السعي لتوفير التمويل الضروري للموازنة العامة وبأقل التكاليف من خلال تبني خطة حكومية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة في هذا المضمار، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي.

8- الإعتماد بشكل أكبر على الموارد الذاتية وتعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، هذا بالإضافة إلى تعميق إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليص إعتمادها على دعم الخزينة العامة.

9- الإستغلال الأمثل للمنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية من خلال التركيز على تمويل المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والنقل والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات.

وقد استندت موازنة عام 2015 إلى التوقعات الرئيسية التالية :

1. استمرار الأداء المتواضع للإقتصاد الوطني في ضوء تداعيات الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (4.0%) لعام 2015 و(4.5%) لكل من عامي 2016 و 2017. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (7.7%) لعام 2015 و(7.8%) و(7.5%) لعامي 2016 و 2017 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (2.4%) في كل من عامي 2015 و 2016 ونحو (2.2%) في عام 2017.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (3.8%) لعام 2015 و (3.3%) لعام 2016 و(4.1%) لعام 2017 .

4. تراجع المستوردات السلعية بنسبة (1.6%) و (1.7%) لعامي 2015 و 2016 تباعاً ونموها بنسبة (2.8%) لعام 2017.
5. تراوح سعر برميل النفط خلال الفترة 2015 – 2017 ما بين (95- 100) دولار للبرميل الواحد.
6. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 نحو (7.6%) لتنخفض هذه النسبة إلى (4.7%) في عام 2016 ثم إلى (3.8%) في عام 2017.
7. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن ستة شهور.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2015 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

1- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
2- ضبط معدلات النمو في جميع بنود النفقات العامة وخاصة الجارية منها.
3- الإستمرار في دعم مادة الخبز وإيصال تعويض دعم المحروقات لمستحقيه.
4- وقف التعيينات بكافة أشكالها لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلا في حالات الضرورة وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء والتأكد من توفر المخصصات المالية اللازمة لذلك.

5- رصد المخصصات المالية اللازمة لعملية تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات، مع الأخذ بعين الإعتبار زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للفئة الثالثة بمقدار (15) دينار.

6- رصد المخصصات المالية لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.

7- رصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية.

8- رصد المخصصات المالية اللازمة للنفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء مع التأكيد على مواصلة ضبط وترشيد بنود هذه النفقات.

9- تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي إستناداً إلى قانون إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الهادف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة.

10- إعتماد أنظمة رقابية فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى إعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الإعتماد على دعم الخزينة العامة.

11- الاستمرار في رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والأقل حظاً.

12- الإستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والآثاث وسحب المركبات الحكومية المستخدمة من قبل الموظفين وتنفيذ مشروع تتبع وإدارة المركبات الحكومية.

13- مواصلة رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق تنمية المحافظات وبرنامج البنية التحتية للمحافظات وذلك بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية المنتجة والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين.

14- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الطاقة والطرق والنقل والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات من خلال تمويلها من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية.

15- عدم رصد أي مخصصات للمشاريع الجديدة بإستثناء المشاريع الإستراتيجية والمشاريع الممولة من المنح الخارجية والقروض.

16- تعديل قانون الإستملاك بهدف الوصول إلى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة.

17- عدم جواز إجراء الأوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها إستناداً إلى نظام الأشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند إلتزام حسب الأصول.

18- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.

19- اقرار مشروع قانون جديد لضريبة الدخل يأخذ بعين الاعتبار مبدأ تصاعدية الضريبة وبما يحقق العدالة الاجتماعية والحد من التهرب الضريبي.

20- تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي إلى جانب زيادة نسبة تحصيل الاموال الضريبية المستحقة وتقليص المتأخرات الضريبية وفق إستراتيجية واضحة.

21- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها مع الصندوق الخليجي للتنمية والدول المانحة.

وفي ضوء كل ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام (2015- 2017) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2014/10/20 على أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة/ دائرة/ وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2015 - 2017 وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس

وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج وأهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

ولتحقيق اهداف السياسة المالية الرامية الى احتواء العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية خلال السنوات 2015-2017، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي عند اعداد مشروعات موازناتها:

اولاً :- في مجال النفقات العامة :

1- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المرفق والمخصص لها في موازنة عام 2015 بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

2- تقيد كل وزارة او دائرة حكومية عند إعداد موازنتها بشكل تفصيلي لعامي 2016 و2017 بالسقوف التأشيرية المرفقة لكل منها وفقاً لإطار الإنفاق متوسط المدى.

3- قيام كل وزارة او دائرة او وحدة حكومية عند اعداد موازنتها بأخذ مطالب المحافظات من المشاريع التنموية بعين الاعتبار عند اعداد موازنتها وذلك انسجاماً مع البرامج التنموية للمحافظات.

4- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بإعداد موازنتها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتقدير بنود إنفاقها موزعة على البرامج /المشاريع / الانشطة وفقاً لهذه المنهجية، وكذلك موزعة حسب المحافظات للسنوات 2015-2017.

5- قيام كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية بتضمين موازنتها بمعلومات وبيانات عن النشأة والرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تضطلع بها والبرامج والانشطة والمشاريع التي تنفذها وكلفها والكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس موزعة على هذه البرامج، وكذلك في تحديد الاهداف الوطنية التي تساهم في تحقيقها واهم القضايا والتحديات التي تواجهها .

6- قيام كل وزارة /دائرة / وحدة حكومية ببيان اهداف كل برنامج من البرامج التي تتولاها وكلفته والخدمات التي يقدمها وتحديد المديريات والوحدات الادارية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج وعدد الكوادر البشرية العاملة في كل برنامج مع الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل وذلك طبقاً للنماذج التي اعدتها دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

7- قيام كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية بتحديد مؤشرات قياس الاداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج المرتبطة بهذه الأهداف للسنوات 2015- 2017 بالإضافة إلى سنة الأساس (المقارنة) مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات، وعلى أن تتضمن تقييماً ذاتياً لمؤشرات الاداء لسنة 2014 وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة.

8- التوقف عن طرح أية عطاءات او التزامات جديدة اعتباراً من 2014/11/15 (العطاءات الحكومية وعطاءات اللوازم العامة) إلا بعد اخذ موافقتي على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية / الموازنة العامة. ويستثنى من ذلك المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية.

9- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية ضمن موازنة عام 2014 وإعطاؤها الاولوية عند تحديد احتياجاتها من هذه المخصصات في مشروع موازنة عام 2015.

10- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية باجراء مراجعة شاملة لاوجه نفقاتها وخاصة الجارية منها بهدف ضبطها وترشيدها لتعكس الاحتياجات الفعلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

أ- **النفقات الجارية :**

1- ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها تحقيقاً لمبدأ التخصيص الأكفأ للموارد المالية المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- وقف التعيينات إلا في حالات الضرورة وشريطة الحصول على الموافقة المسبقة من مجلس الوزراء والتأكد من توفر المخصصات.
- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (103 و 120) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات وتصويب التعيينات القائمة لتندرج ضمن هذه المجموعة.
- ضبط النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) لتكون ضمن الحدود الدنيا لتسيير اعمال الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات تتسم بدرجة عالية من الدقة والانضباط والمسؤولية فيما يخص نفقات الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات حسب النماذج المعتمدة من دائرة الموازنة العامة.

- فصل بند مخصصات المحروقات المتعلقة بالآليات ومركبات النقل ومركبات المشاريع عن مركبات (الصالون) والعمل على تخفيضها.

2- مع مراعاة التقيد بالسقف المحدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية، سواء كانت ممولة من الخزينة او من القروض او من المنح الخارجية عند تقدير بنود الإنفاق الجاري وتضمين ذلك في مشروع الموازنة لعام 2015 من خلال كشوفات تفصيلية توضح ذلك.

ب- النفقات الرأسمالية:

1- إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وادارته.

2- التزام جميع الوزارات والمؤسسات بتضمين المشاريع التي أدرجتها في برامج المحافظات للاعوام القادمة، ورصد المخصصات لذلك، وكذلك إدراجها ضمن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة والخطط والبرامج والمبادرات الحكومية المستقبلية وأن يتم توفير التمويل المناسب وضمن المجال المالي المتاح وفي إطار السياسة المالية وتوجيه المنح الممكنة لهذه الغاية .

3- **قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بدراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع الإستراتيجية الجديدة ومعلومات متكاملة وشاملة عن جميع المشاريع الرأسمالية لديها وذلك وفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة، علماً بأنه لن يتم رصد اي مخصصات مالية لاي مشروع جديد لا يتضمن الوثائق والبيانات المذكورة.**

4- ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

5- توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

6- وقف شراء السيارات والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة.

7- عدم شراء أجهزة الحاسوب إلا بعد التنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة .

8- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية /وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية.

9- وقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وانهاء أعمال العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية، وإلغاء الوظائف الشاغرة على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية وذلك إلتزاماً بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

10-اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي للوقوف على انعكاساتها واثارها التنموية على الاقتصاد الوطني مع مراعاة نقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

ثانياً :- في مجال الإيرادات العامة :

1. العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.
2. العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.
3. دراسة السياسات الضريبية المعمول بها وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة لبيان مدى كفاءتها واستقرارها على المدى المتوسط من خلال تعزيز قدرات الدوائر التحصيلية بحيث يتم تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة

مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

4. تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

5. قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المتفق عليها ضمن برامج المنح الخارجية المختلفة، الامر الذي ينعكس ايجابا على حجم المنح الواردة للخزينة.

ثالثاً : أحكام عامة :

1- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشروع موازناتها.

2- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال تشجيع الصادرات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وترويج المواقع السياحية والأثرية في المملكة.

3- العمل بشكل حثيث على زيادة حجم المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

4- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام 2015- 2017 وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي ضوء التعليمات المرفقة.

5- تفعيل دور المحافظين والمجتمعات المحلية في المحافظات في تحديد الاحتياجات التنموية فيها والتنسيب بذلك إلى الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه مع ضرورة إرسال نسخة من هذه الاحتياجات إلى دائرة الموازنة العامة حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

6- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام 2015-2017، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

7- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وجداول تشكيلات الوظائف أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo.

8- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية مواصلة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

9- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازناتها لعام 2015 تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات. وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او نشاط او مشروع او بند

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة. وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم الدائرة كل أشكال المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.

10- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

2014/9/28

رئيس الوزراء

الدكتور عبد الله النسور